حقيقة ضمير الغائب فى القرآن

رحل الدكتور طه حسين مندوبا الى مؤتمر المستشرقين السابع عشر بجامعة اكسفورد وألقى هنالك محاضرة عنوانها « ضمير الغائب واستعماله اسم اشارة في القرآن » . وقد نشرت مجلة الرابطة الشرقية ملخص هذه المحاضرة فاذا هى طائشة الوثبات كثيرة العثرات ، فرأينا من حق العلم علينا أن ننشر في هذه المجلة ما تراءى لنا فيها من أغلاط ، وللقراء الأذكياء القول الفصل ، وما خفي الحق عن باحث يتقصى أثره بذكاء وتؤدة

وقد اعتمدنا في هذا النقد على أن التلخيص مكتوب باملاء من صاحب المحاضرة ، وأخذنا في هذا بأمارات ، منها أنه قد يعبر بضمير المتكلم في مقام لو كان الملخّص غيره لعبر فيه بضمير الغائب ، إقرأ قوله « وقد تقصى صاحب البحث هذه الآيات التى لم تتم فيها المطابقة فرأى ان ضمير الصلة مفرداً في القرآن دائما الا مرتين وهما قوله تعالى « ومنهم من يستمعون اليك » وقوله ومن الشياطين من يغوصون له ويعملون عملا دون ذلك » فأما ما عدا الصلة فلم تتحقق فيه المطابقة نحو مائة مرة ، غير انا نجد احياناً الضمير كما رأينا الخ » فلا يستقيم للملخص غير صاحب المحاضرة أن يعبر بالاسم الظاهر فيقول « وقد تقصى صاحب المحاضرة » ويعبر بضمير الغيبة في قوله « فرأى » ثم يعبر بعد هذا بضمير المتكلم فيقول « غير انا نجد أحياناً الضمير كما رأينا » ! ولا تأويل لهذا سوى أن الذي أملى التلخيص هو صاحب المحاضرة نفسه ، ولكنه تصنع في إسناده الى غيره ، ولم يلبث أن أدركته الغفلة عما تصنع له من إسناد التلخيص الى كاتب آخر ، فوردت عليه ضمائر المتكلم منسافة بنفسها فلم يكن منه إلا نطق بها

ويضاف الى هذا أنه يسمي نفسه في التلخيص الباحث أو صاحب المحاضرة شأن المتواضع ، ولو كان الملخص غيره لعلم أن المحاضر لا يرضى منه الا بلقب الدكتور أو الاستاذ

ولم نعن ببيان أن ملخص المحاضرة هو صاحب المحاضرة الا لنرفع عن قلمنا الحرج إذا قلنا عند حكاية جملة أو جمل من هذا التلخيص : قال المحاضر أو صاحب المحاضرة

﴿ تمهيد ﴾

من الواضح أن الألفاظ المفردة انما وضعت لأن يضم بعضها الى بعض فتفيد المخاطب معنى كان يجهله قبل أن تركب وتلقى عليه ، ففى الكلام معان هي ما يقصد ايصاله الى أذهان المخاطبين ، وفيه ألفاظ هي بمنزلة الجسور تعبر عليها المعاني من نفوس الناطقين الى نفوس السامعين ، واذا كانت الالفاظ بمنزلة الوسائل كانت في الدرجة الثانية بالنظر الى المعاني التى هي المقصود من نظم الكلام

صرف البلغاء همهم الى المعاني وأبدعوا في تصويرها ، وأعني من المعاني تلك الصور التي تبقى قائمة في نفوس السامعين بعد سماع خطبة أو قصيدة ، ثم نظروا الى الالفاظ فاذا هي عند تركيبها كالأجسام تجول فيها الأرواح ، أو البرود تتجلى فيها الأجسام ، فأحسوا أن الروح الزاكية يجمل بها أن تكون في جسم نقي اللون متناسب الأعضاء ، وان الجسم الناضر يزيده حسناً على حسنه أن يظهر في ملبس بهي المنظر رقيق الحاشية ، كذلك المعاني تخطر على فكر البليغ فيقتضي حالها أن تلقى في لفظ جيد السبك محكم النظم آخذ بالغرض من جميع نواحيه

من أجل ذلك وجه بلغاء العرب جانباً عظيما من عنايتهم الى تخير الالفاظ

وإحكام نسجها بمقدار ما تؤدي صور المعاني وتضعها في نفس السامع الموضع اللائق بها من الاعجاب أو القبول . وليس من شرط جودة الكلام أن يكون لكل جزء من صورة معناه التركيبي لفظ مفرد يختص بالدلالة عليه ، بل مدار حسن البيان على أن تصير صور المعاني في نفس المخاطب بحالها التي كانت عليها في نفس المتحدث بها ، وسواء بعد هذا أكانت الألفاظ مفصلة على قدر المعاني في الكثرة والقلة ، أم كانت المعاني فوق ما تدل عليه الالفاظ بحسب أوضاعها اللغوية

ولاعتماد حسن البيان على نقل صور المعاني الى نفوس المخاطبين كما هي لم يبال العرب أن يكتفوا في الدلالة على بعض المعاني بسياق الكلام وما تقتضيه طبيعة المعنى ، الى نحو هذا من القرائن التي لا يضبطها حساب ، بل يعدون في اصول بلاغتهم أن يطرحوا كثيرا من الالفاظ متى وثقوا بأن في نظم الكلام أو في الاحوال الخارجة عنه ما ينبه السامع الى مدلولاتها

ومن ثم نشأ فن الايجاز بوجه عام ، وكان للحذف في كلامهم مجال ذهب فيه علماء النحو والبيان كل مذهب ، وتقلبوا في كل شعبة من شعابه ، ففي أساليب البلغاء الايجاز ، وفي كلامهم الاعتماد في تصوير المعاني على ثقافة السامع وما يغني غناء الالفاظ من أحوال ولو كانت خارجة عن مقتضيات الكلم وهيأة تأليفها . فاطراح كثير من الالفاظ مع القصد الى افادة مدلولاتها اللغوية لا يمس بفصاحة الكلام ولا يقدح في بلاغته ما دام الكلام منسوجا على المنوال الذي ينسج عليه الفصحاء وما دامت المعاني التي يراد نقشها في نفس المخاطب سالمة من أن تصل الى النفس مختلة الهيأة أو مبتورة بعض الاجزاء

والمنوال الذى يحرز به الكلام وصف الفصاحة انما يؤخذ فيه بما ورد عن فصحاء اللغة ، فما ورد في منظومهم أو منثورهم كان النسج عليه سائغا مقبولا ،

وما لم يعرجوا عليه في أقوالهم كان خارجا عن فصاحتهم متعدياً حدود بلاغتهم ولا يُرجَع في الحكم على الاسلوب بالصحة أو الفساد الى الذوق ، حتى يجعل للذوق مدخل في تقرير القواعد النحوية ، وشاهدنا في هذا أن اللغات تختلف في هذا الباب اختلافا كثيراً ، فالعرب مثلا لا يفصلون بين أداة التعريف والمعرف فى حال ، والالمان يوردون بين أداة التعريف والمعرف جملا كثيرة أفيصح للناشيء على لغة العرب أن يعد هذا الفصل في لغة الالمان خروجا عن حد الفصاحة ويدعوهم باسم التجديد الى أن يدعوه ويَصلوا أداة التعريف بالمعرّف لزاما اوتتفق اللغتان العربية والالمانية في تعريف الاسم الذي يراد منه الجنس وكثيراً ما يحذفونها في الالمانية حيث لا يصلح حذفها في العربية ، فيقول العربى مثلا : أحب الشجر ، وكذلك يتكلم الالمانى بما يرادف هذا في لغته الا أنه قد يسقط في هذا المقام أداة التعريف فيكون تعريب كلامه حرفياً « أحب شجرا » . وذلك ما لا يقوله العربي حين يقصد الى أنه يحب جنس الشجر ، أفيصح لمن شب على لغة العرب أن يثور على لغة الالمان ويرميها بالخلل في مثل هـذا الاستعمال الذي ألفه فصحاؤهم وأصبح معنى الجنس مفهوما منه كما يفهم من استعمال الشجر مقروناً بأداة التعريف !

هـذا الاختلاف هو الذي يحتم علينا أن نرجع فى تقرير قوانين اللغة من الوجهة النحوية الى ما يجري عليه فصحاؤها ، وحقيق علينا أن نتلقى كل ما جروا عليه فى منظومهم ومنثورهم بالتسليم والقبول ، ولا يضر شيئاً من أساليبهم أن ذوقا لم يتقلب فيما تقلبت فيه أذواقهم أو لبس صبغة لغة أخرى أن يتنكر له ويطيش فى القول الى أن يرميه بالبعد عن مواقع الفصاحة

واذا كان مقياس الفصاحة عند أهل اللغة انما يعتمد على استعمال الفصحاء فكل ما يجيء فى القرآن مما يرجع الى قانون تأليف الالفاظ ووضع كل مفرد

موضعه اللائق به ، لا نتردد فى أنه استعمال عربي فصيح ، ولا نرتاب فى أنه وارد على وفق ما ينطق به فصحاء العرب من غير تجاف عنه ولا تحرج منه ، وحجتنا فى هذا أن آيات كثيرة تصف القرآن بأنه عربي أي انزل بلغة العرب لفظا وأسلوبا ، قال الله تعالى « إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون » وقال تعالى « أنزلناه قرآنا عربيا لقوم يعلمون » وقال تعالى « وهذا لسان عربي مبين » ولو جرى شيء من القرآن على ما يخالف قوانين اللغة لما صح أن يقال فيه : انه نزل بلسان عربي مبين ، ولوجد خصوم الاسلام من فصحاء العرب الطريق الى أن يطعنوا في الآيات النازلة على غير القوانين المركوزة في طبائعهم ويرموها بعدم الفصاحة ، وشيء من هذا لم يقصه القرآن ولا حملته الينا رواية ، وقد قص علينا القرآن وحملت الينا الروايات كثيراً من مطاعنهم والشبه التي كانت تلابس عقولهم . فتسليم أن ليس في القرآن ما هو خارج عن قانون اللسان العربى ضربة لازب ، فان تخيّل أحد في جملة من القرآن أنها حائدة عن مناهج الفصاحة ، فليس له الا أن يوجه طعنه فيما لم يرتضه منها الى أصل اللسان العربى وينفي عن هـذا الاستعمال إن شاء وصف الفصاحة فيكون للكاتبين في تقويمه بيان غير هذا البيان

واذا أبدع القرآن فأعجز فليس معنى هـذا انه خرج عن قوانين كلام العرب النحوية ، وانما هو الابداع في تأليف المعانى وصوغ الكلم في الاساليب الحكيمة ، وهي مع هذا لا تخرج عن رعاية تلك القوانين

﴿ النقد ﴾

(القاعدة النحوية في ضمير الغائب)

قال صاحب المحاضرة « القاعدة النحوية أن ضمير الغائب يجب أن يعود الى

مذكور يتقدمه لفظا ورتبة ، وأن يطابق هذا المذكور في التذكير والتأنيث وفي الافراد والتثنية والجمع . هذه القاعدة شاملة لا يقبل النحويون فيها استثناء ، فان عرض ما يوهم تأخر المرجع عن الضمير تأوّلوا وتكلفوا لاثبات أن هذا التأخر اللفظي لا يستلزم تأخر الرتبة . وهم على كل حال لا يقبلون استثناء في قاعدة المطابقة بين الضمير ومرجعه »

لم يوجد في القواعد النحوية منذ نشأت الى يوم انعقد مؤتمر المستشرقين قاعدة تقول : إن ضمير الغائب يجب أن يعود الى مذكور لفظا ورتبة ، وانما قال النحاة ـ كما قال ابن مالك في التسهيل ـ : الاصل تقديم مفسر ضمير الغائب . ويعللون هذا الأصل بأن ضمير المتكلم والمخاطب تفسرهما المشاهدة وضمير الغائب عارٍ عن هذا الوجه من التفسير ، فكان الأصل تقديم معاده ليعلم المراد بالضمير قبل ذكره ، وأجمعوا بعد هذا على أن العمل على هذا الأصل غير واجب ، وسوّغوا أن يكون الضمير عائداً الى متأخر في اللفظ متى كانت مرتبته في نظم الكلام متقدمة ، فلم يقع بينهم اختلاف في صحة المثل السائر « في بيته يؤتى الحكم » وما يضاهيه في احتوائه ضميراً يعود على متأخر في اللفظ متقدّم في الرتبة كما قال تعالى « فأوجس من نفسه خِيفةً موسى » وقال ارطاة بن سهية :

تمنت ونلك من سفاهة رأيها لأهجوها لما هجتني محاربُ

فـ « الحكم » في المثل و « موسى » في الآية و « محارب » في البيت قد وردت مفسرة لضمائر ذكرت قبلها ، ولم يجد النحاة فيها أو في أمثالها ما يخالف قاعدة مطردة حتى يحتاجوا فيها الى تكلف وتأويل ، بل النحاة

أنفسهم قرروا قاعدة صحة عود الضمير على ما كان متأخراً في اللفظ وأصلُ رتبته في نظم الكلام التقديم ، وشواهد هذه القاعدة في القرآن وكلام العرب بالغة من الكثرة ما يمنع أن يحوم حولها خلاف ، والذي جرى فيه الخلاف بينهم إنما هو الاتيان بالضمير مفسراً باسم يتأخر عنه لفظا ورتبة نحو « زان علمُه محمداً » فالجمهور يذهبون الى فساد مثل هذا التركيب ويذهب الأخفش وابن جني وابن مالك الى صحته ، ومن شواهدهم على هذا قول حسان :

ولو ان مجداً أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجدُه الدهر مطعما

فالحقيقة أن النحاة لا يوجبون عود الضمير على متقدم في اللفظ والرتبة ، بل يجيزون عوده على متأخر في اللفظ وهو متقدم في الرتبة ، كما يجيزون عوده على متقدمه في اللفظ ورتبته التأخير نحو قوله تعالى « واذ ابتلى ابراهيمَ ربُّه بكلمات » . فمن الخطأ المكشوف قول المحاضر « القاعدة النحوية أن ضمير الغائب يجب أن يعود الى مذكور يتقدمه لفظا ورتبة »

وقول المحاضر « هذه القاعدة شاملة لا يقبل النحويون فيها استثناء » حكم لا يطابق الواقع فقد عرفت أن المحاضر حرّف القاعدة النحوية ولم يأت بها على وجهها الصحيح ، وما كان منهم إلا أن قالوا « يمتنع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة » والفرق واضح بين هذه العبارة وبين أن يقال : يوجبون عود الضمير على مذكور يتقدمه لفظا ورتبة

ثم إن قاعدتهم الصحيحة ـ وهي أوسع نطاقاً من القاعدة المصنوعة في مؤتمر المستشرقين ـ يقبلون فيها الاستثناء ، وقد استثنوا بالفعل أبوابا من الكلام نطق فيها العرب بضمائر ترجع الى متأخر عنها لفظا ورتبة ، ولكثرة ما ورد من شواهدها أدخلها النحاة في مقاييس اللغة ولم يمنعوا أحدا من أن يصوغ الكلام

على طرائقها ، وهذه الأبواب المستثناة يعرفها طلاب علوم العربية من قبل أن ينتقلوا الى كتبها العالية ، واليها يشير ابن مالك في كتاب التسهيل بقوله «ويتقدم غير مَنويّ التأخير إن جرّ برُبَّ ، أو رفع بنعم أوشبهها ، أو بأول المتنازعين ، أو أبدل منه المفسر ، أو جعل خبره ، أو كان المسمى ضمير الشأن عند البصريين أو ضميرَ المجهول عند الكوفيين »

فالنحاة يستثنون من القاعدة القائلة «يمتنع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة» هذه الأبواب التي سردها ابن مالك ، وهي مبسوطة في كتب النحو بشواهدها العربية وأمثلتها

وما زعمه المحاضر من أنهم لا يقبلون استثناء في قاعدة المطابقة بين الضمير ومرجعه على كل حال ، لا يستقيم مع اجازتهم اعادة الضمير على متأخر لفظا ورتبة في باب « رُبَّ » وتصريحهم بأنه يلتزم في هذا الضمير الافراد والتذكير وإن كان مفسره جمعا أو مؤنثا ، ومن شواهدهم على هذا قول الشاعر :

ربه فتيةً دعوت الى ما يورث المجد دائباً فأجابوا

﴿ زعم المحاضر أن في القرآن ضمائر خارجة عن القاعدة النحوية ﴾

قال المحاضر « ولكن هذه القاعدة بجزءيها إن اطردت في الشعر والنثر ، فهي لا تطرد في القرآن الكريم ، ذلك أن في القرآن الكريم ضمائر لا تعود الى مذكور يتقدمها لفظا ورتبة ، وفيه ضمائر يظهر انها تعود الى مذكور ولكنها لا تطابقه تذكيراً وتأنيثاً أو أفراداً وتثنية وجمعا »

قد أرينا كم كيف أورد المحاضر القاعدة بعبارة غير صادقة ، وفصلنا لكم القول في انهم لم يوجبوا عود الضمير على متقدم لفظا ورتبة ، ولم يقولوا سوى أن

الاصل في مرجع الضمير أن يكون متقدماً في نظم الجملة ، وسوغوا باجماع للمتكلم أن يخالف هذا الاصل ويأتي بالضمير راجعاً الى متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة متى شاء ، ومنهم من أباح له أن يأتي به راجعا الى متأخر في اللفظ والرتبة على نحو ما مثلنا ، ورأى أن الشواهد التي ظفر بها من كلام العرب كافية لأن تجعله باباً مفتوحا في وجه كل من يأخذ لسانه بالعربية الفصحي

واذا استبان لكم أن القاعدة التي وصفها المحاضر في مؤتمر المستشرقين وعزاها الى علماء العربية لم يقلها أحد منهم فلا ضرر في أن تطرد أو لاتطرد ، ونعترف للمحاضر بأنها لم تطرد ولن تطرد في شعر ولا نثر ، كما أنها لاتطرد في القرآن الكريم

أما القاعدة الصادقة وهي القائلة بامتناع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، فهي ـ بعد رعاية ما استثنى منها ـ مطردة في القرآن الكريم حكماً مُسمّطا

﴿ حصر هذه الضمائر في تسعة انواع ﴾

﴿ النوع الاول والثاني والثالث ﴾

تحدّث المحاضر عن الضمائر التى يزعم أنها خارجة عن القاعدة النحوية ، وحصرها في أنواع تسعة فقال :

« الأول الضمائر التى يراد بها الذين تعودوا حوار النبي ﷺ ومجادلته واستفتاءه فى مكة والمدينة من المسلمين وغير المسلمين . الثاني الضمائر التى يراد بها القرآن . الثالث الضمائر التى يراد بها النبي نفسه » ثم قال « ويمكن التمثيل لهذه الانواع الثلاثة بقوله تعالى فى سورة هود : (أم يقولون افتراه) فالواو راجعة الى المشركين من أهل مكة وهم لم يذكروا ، وفاعل افتري راجع الى النبي وهو

لم يذكر ، ومفعوله راجع الى القرآن وهو لم يذكر . ومن النوع الأول كل الآيات والجمل التي تبتدىء بقوله تعالى « ويسألونك » ومن النوع الثاني قوله تعالى « إنا أنزلناه في ليلة القدر » ومن النوع الثالث قوله تعالى « عبس وتولى »

وضع المحاضر تلك القاعدة الهازلة وعزاها الى النحويين ، ثم بنى عليها دعوى أن ضمائر الغيبة في القرآن ترد على خلاف القاعدة النحوية ، وأخذ يسوق على هذه الدعوى من الآيات ما يخيل به الى السامع أنها خارجة عن قانون علماء العربية ، واذا كنا على علم من الفرق بين وجوب عود الضمير على مذكور تقدم لفظا ورتبة ، وهو القاعدة التي يعزوها المحاضر الى علماء النحو ، وبين قولنا « يمتنع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إلا اما استثنى » وهو القاعدة النحوية الصحيحة ، عرفنا أن هذه الآيات إنما هي خارجة عن القاعدة المصنوعة في مؤتمر المستشرقين حيث لم تعد فيها الضمائر على مذكور تقدم لفظا ورتبة ، وهي غير مخالفة للقاعدة الصحيحة إذ لم يجيء فيها ضمير عائد على متأخر لفظا ورتبة ، وقصارى ما يقال فيها : إنها راجعة الى ما استغنى عن ذكره بما يدل عليه من قرائن في نفس اللفظ أو أحوال أخرى تحف بمقام الخطاب ، وهذا الوجه من استعمال ضمائر الغيبة قد قرره النحاة والبيانيون ولم يروه منافيا لقاعدة من قواعدهم في حال ، فهذا ابن مالك يقول في كتاب التسهيل « الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل ، وهو إما مصرح به بلفظه أو مستغنى عنه بحضور مدلوله حسا أو علما ، أو بذكر ما هو له جزء أو كل أو نظير أو مصاحب بوجه ما » . وهذا ابن الحاجب يقول في الكافية « والمضمر ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما » وهذا السكاكي يقول في كتاب المفتاح عند البحث عن الداعي الى أن يكون المسند اليه ضمير غيبة « او كان المسند اليه في ذهن السامع » وقال العلامة السيد في شرحه مبينا حضور المسند

اليه فى ذهن السامع ، وحضوره فيه إما لكونه مذكوراً لفظا او معنى ، واما لكونه فى حكم المذكور لقرائن الاحوال لفظيةً كانت أو معنوية

وقال سعد الدين التفتزانى في الشرح المطول : وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح أمره كقوله تعالى « انا أنزلناه » أي القرآن ، او لأنه بلغ من عظم شأنه الى أن صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي أو لادعاء أن الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع :

زارت عليها للظلام رواق

وقد ساق النحاة من الآيات ومنظوم العرب ومنثورهم شواهد على أن ضمير الغيبة يصح عوده على ما لم يتقدمه في اللفظ ، وانما حضر في ذهن السامع بقرائن الاحوال لفظية كانت أو معنوية ، ومن هذه الشواهد قول الشاعر :

وما أدري اذا يممت أمراً اريد الخير أيهما يليني

فالشاعر لم يذكر الا الخير ، وأتى بضمير المثنى راجعا اليه والى الشر الذي يصاحبه في الخطور على الذهن غالباً . ومنها قول الشاعر :

وكل اناس قاربوا قيد فحلهم ونحن خلعنا قيده فهو سارب

فمرجع الضمير في قوله « قيده » لم يتقدم في اللفظ وانما علم من سياق الجملة قبله ، والمراد قيد فحلنا . ومنها قول الشاعر :

فانك والتأبين عروة بعد ما دعاك وأيدينا اليه شوارع

فكالرجل الحادي وقد تلع الضحى وطير المنايا فوقهن أواقع

فالضمير في قوله « فوقهن » يعود الى الابل المنبّه عليها لفظُ الحادى ، فان الحادي يستدعي ابلا محدودة فأغنى ذلك عن ذكرها . ومنها قول أبى كبير الهذلي :

ولقد سريت على الظلام بمغشم جلد من الفتيان غير مثقل
ممن حملن به وهن عواقد حبل النطاق فشب غير مهبل

فالضمير في قوله « حملن » عائد الى النساء ولم يجر لهن ذكر ، ولكن المراد مفهوم من لفظ « حمل » وما وقع فيه من سياق الكلام . ومنها قول لبيد :

حتى إذا ألقت يداً في كافر واجنّ عورات الثغور ظلامها

فانه أراد حتى اذا ألقت الشمس يداً في الليل اذ غربت ، ولم يجر للشمس ذكر في شعره . ومنها قول العباس بن عبد المطلب :

من قبلها طبت في الظلال وفي مستودع حيث يخصف الورق

فانه يريد من قبل الأرض أي قبل وجودك فيها . ولم يجر ذكر للارض في كلامه

(النوع الرابع)

قال المحاضر « الرابع الضمائر التي تعود الى الافعال . وذلك حين يأمر الله بأمر أو ينهي عن شيء ثم يريد بعد ذلك تحسين ما أمر به أو تقبيح ما نهى عنه أو تأكيد الامر والنهي ، ومثال ذلك قوله تعالى في سورة البقرة « ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وانه للحق من ربك » وقوله تعالى في سورة المائدة « اعدلوا هو أقرب للتقوى » وقوله تعالى في سورة الأنفال بعد أن بين أحكام الموالاة بين المسلمين والكافرين « إلا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير » والنحويون يرجعون هذه الضمائر عادة الى مصدر متصيد كما يقولون ـ من الكلام السابق »

يريد المحاضر أن يضع في أذهان المستمعين اليه أن الضمائر في هذه الآيات واردة على خلاف القاعدة النحوية ، وهي انما تخالف المقالة التي زوّرها عليهم في

مؤتمر المستشرقين، وقد استبان لكم أن تلك المقالة لا يعرفها النحاة ، والضمائر في هذه الآيات جاءت مطابقة لاستعمال عربي صحيح ، وهو ما قرره النحاة من أن مرجع الضمير قد يكون جزءاً من مدلول كلمة تقدمته . وساقوا على هذه القاعدة شواهد من كلام العرب واخرى من القرآن الكريم ، ومن هذه الشواهد قولهم « من كذب كان شرًّا له » ففي « كان » ضمير يعود الى الكذب الذي هو جزء من مدلول كذب . ومنها قول الشاعر :

إذا زُجِرَ السفيه جرى اليه وخالف والسفيه الى خلاف

فالضمير في جرى « عائد » إلى السفه المفهوم من لفظ السفيه . ومنها قول القطامي :

هم الملوك وأبناء الملوك لهم والآخذون به والسادة الاول

فالضمير في قوله « به » عائد الى الملك المستغني عنه بذكر ما يحضره في ذهن السامع وهو لفظ الملوك . وعلى هذا النحو من الخطاب جاء قول الشاعر :

ومن يك بادياً ويكن أخاه انا الضحاك ينتسج الشمالا

فان الضمير في قوله « اخاه » عائد الى البدو الذي هو ضد الحضر وهو لم يذكر في النظم وانما دل عليه قوله « باديا »

ومن الآيات التي أوردوها مستشهدين بها على صحة هذا الاستعمال قوله تعالى « اعدلوا هو أقرب للتقوى » وقوله تعالى « ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم » فالضمير في قوله « هو خيرا لهم » راجع الى البخل المستغنى عن ذكره بقوله تعالى « يبخلون » فالنحاة يقررون صحة استعمال الضمير راجعا الى المصدر الذي يدل عليه فعل أو وصف متقدم ، ويسوقون الآيات والأبيات شواهد على ما يقررونه ، لأنهم قرروا وجوب عود الضمير على مذكور يتقدم لفظا ورتبة ، ولما اعترضتهم هذه الآيات وما يجري مجراها من

الشعر أخذوا يتأولون ويتصيدون

(النوع الخامس)

قال المحاضر « الخامس الضمائر المبهمة ، وهذه الضمائر قسمان : أحدهما يعود الى متقدم ولكنه لا يطابقه، كقوله تعالى في سورة النساء « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا » فالهاء في « منه » ظاهرة في الرجوع الى الصدقات ولكنها لا تطابق الصدقات في الجنس ولا في العدد ، ولهذا قال الزمخشري في الكشاف : ان هذه الهاء بمعنى اسم الاشارة كأنه قال : فان طبن لكم عن شيء من ذلك نفسا . القسم الثاني ضمائر لا ترجع الى متقدم ولكن يفسرها متأخر لفظا ورتبة كقوله تعالى « ان هي إلا حياتنا الدنيا »

ذكرنا في التمهيد ان بلغاء العرب لا يجمدون على رعاية الالفاظ بل يوجهون عنايتهم الكبرى الى نقش صور المعاني في أذهان المخاطبين ، فتراهم ينسجون الكلام على رعاية ما سبق من الالفاظ في أغلب أحوالهم،وقد يذهبون فيه الى ما يطابق المعنى غير مبالين بالالفاظ حيث لا يتوقف حسن صياغة المعنى على التزام رعايتها ، فاذا دلوا على المعنى بلفظ لم يجدوا حرجا في أن يتحدثوا عنه كأنه ذكر بلفظ آخر مألوف الاستعمال عند تأدية هذا المعنى الذي صيغ من أجله الخطاب . وهذا مذهب من مذاهب البيان فسيح ، بسطه ابن جني في كتاب الخصائص تحت عنوان « فصل في الحمل على المعنى » وقال : قد ورد في القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً . وقال بعد هذا : والحمل على المعنى في هذه اللغة واسع جداً ، ومن صوره تصوير الجماعة في صورة الواحد ، ومن شواهد هذا التصوير قول العرب « هو أحسن الفتيان وأجمله » أفردوا الضمير مع أن مرجعه فيما يظهر جماعة ، لأن هذا موضع يكثر فيه استعمال الواحد . ومن شواهده قول ذي الرمة :

ومَيَّةُ أحسن الثقلين وجها وسالفة وأحسنه قذالا

فترك رعاية اللفظ المنطوق به ، وبنى كلامه على لفظ آخر مما يؤلف في هذا المكان فأفرد الضمير كأنه قال أحسن مخلوق

وفي الحديث النبوي «خير نساء ركبن الابل خيار نساء قريش ، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده » فقد أتى بالضمير في قوله « أحناه وأرعاه » مفرداً ذهاباً الى المعنى ، فان قوله « خير نساء » في معنى خير من وجد أوخلق . قال ابن الاثير : ومنه قولهم « أحسن الناس خلقا وأحسنه وجها » وهو كثير من أفصح الكلام

ومن هنا نعلم بوجه مجمل أن القرآن اذا استعمل لفظ الجمع للدلالة على معنى، وأتى في حديثه عن هذا المعنى بالضمير مفردا ، فانما سلك منهجا يألفه فصحاء العرب ولا يجدون في نفوسهم حرجا من أن يلفظوا به ، ولا في آذانهم نفوراً من أن يستمعوا اليه

وعلى هذا تأويل قوله تعالى « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا » فان المعنى الذى أريد بالصدقات ، قابل لان يستعمل له لفظ غير جمع وهو الصداق أو ما أصدق ، فيكون الضمير في قوله « منه » عائداً على معنى الصدقات باعتبار اسم آخر شأنه أن يستعمل للدلالة عليه حتى كأنه قيل : وآتوا النساء صداقهن أو ما أصدقتموهن

ولا يغيب عنا أن مراعاة الالفاظ المعبر بها عن المعنى أولا ثم الاتيان بضمائر الغيبة على وفقها ، هو الذى يجرى عليه العرب في أكثر مخاطباتهم ، وهو الذي يتتابعون عليه الواحد بعد الآخر ، وذلك ما أخذ علماء العربية أن يجعلوا مطابقة الضمير لمرجعه قاعدة متبعة ، ونعلم مع هذا أن استعمال ضمير الغيبة منظورا فيه الى المعنى، كأنه عبر عنه بلفظ آخر يطابقه الضمير ، هومسلك عربي فصيح وإن لم يبلغ

مبلغ الوجه الأول في شيوعه بينهم ودورانه على ألسنة عامتهم . وقلة ظهور هذا الاستعمال في خطب البلغاء وقصائدهم ، ثم قلة استباق ألسنة الجمهور اليه في مخاطباتهم لايخدش في فصاحته بل لا ينزل به عن مكانة الوجه الشائع ، وانما هو وجه ينتحيه الفصحاء في مقامات لا يجدون فى انتحائه ما يخل بصورة المعنى ولا ما يبطىء بذهن المخاطب عن أن يدرك المراد كما يدركه عند ما يؤتى بالضمير مطابقا للفظ المنطوق به في نظم الكلام . وهو جدير بأن لا يكثر في مخاطبات العامة وأن لا تسبق اليه ألسنتهم لانه لا يأخذ مأخذه في كل مقام ، ولا يجري معه الذهن الى الغرض أينما وقع ، بل يحتاج الى قوة من البلاغة يلاحظ فيه كيف يكون ارجاع الضمير الى المعنى باعتبار امر غير مذكور ، وارجاعه اليه باعتبار اللفظ المذكور على سواء ، وسنبحث الوجه الذي حكاه المحاضر عن الزمخشري في صحيفة آتية ونعرض عليك في تأويل هذه الآية وجها آخر نراه قريباً ولا تراه إن شاء الله بعيدا

وأما آية « إن هي إلا حياتنا الدنيا » التى أوردها المحاضر مثلا لما ورد في القرآن من الضمائر المفسرة بمتأخر عنها لفظا ورتبة ، فأسلوبها عربي شائع ألوف ، وقد قدمنا لك أن النحاة عند ما يقررون قاعدة امتناع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة يستثنون منها أبوابا ، ومن هذه الابواب ما صيغت فيه هذه الآية ، وهو أن يؤتى بالضمير أولا ثم يخبر عنه بما يفسره ، ويحتجون على هذا بأقوال العرب وبهذه الآية نفسها . ومن شواهدهم عليه « هي النفس تحمل ما حملت » وقولهم « هي العرب تقول ما شاءت »

(النوع السادس)

قال المحاضر « السادس الضمائر التي تقع في آيات التشريع كقوله تعالى في سورة البقرة (الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان ولا يحل لكم

أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً الا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) فالألف في « يخافا » راجعة الى الزوجين اللذين لم يذكرا ، وأوضح مثال لهذا النوع آية المواريث في سورة النساء . فالضمائر التي تعود فيها الى غير المذكور كثيرة »

الضمير في قوله تعالى « الا أن يخافا » يعود الى الزوجين المستغنى عن ذكرهما بحضورهما في أذهان المخاطبين من الحديث عن الطلاق المعبر عنه بقوله أو تسريح باحسان ، والبقاء على الزواج المعبر عنه بقوله « فامساك بمعروف » والصداق المذكور في قوله « مما آتيتموهن » بل من الخطاب في قوله « ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً » وقد بسطنا لك البحث في أن اعادة الضمير على ما يستغنى عن ذكره بما يسبقه من القول قاعدة عربية قائمة بنفسها ولا تصطدم مع أي قاعدة ما عدا القاعدة التي صنعها المحاضر في مؤتمر المستشرقين وأضافها الى النحاة وهم لا يعلمون

وعلى نحو آية « الطلاق مرتان » وردت الضمائر في آية المواريث ، ولا شيء منها الا وهو راجع الى ما استغنى عن ذكره مما ينبه على مكانه ويلوح اليه بما

(النوع السابع)

قال المحاضر « السابع ـ الضمائر التي يفهم مرجعها من النص » كقوله تعالى في سورة النحل « ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ماترك عليها من دابة » فالهاء راجعة الى الارض التي لم تذكر . وقوله تعالى لابليس (اخرج منها فانك رجيم) فالهاء راجعة الى الجنة التي لم تذكر »

يريد المحاضر أن يلقي في آذان المستمعين اليه أن هذه الآيات واردة على خلاف تلك القاعدة التي الصقها بالنحاة وصورها بقوله : يجب عود الضمير على مذكور يتقدمه لفظاً ورتبة ، والحقيقة أن النحاة قرروا قاعدة تجري عليها هذه الآيات

بسهولة ورفق وهي صحة عود الضمير الغائب على ما يحضر في ذهن المخاطب من مساق الكلام ، وقد ذكر هذه القاعدة ابن مالك وغيره ، وسقنا اليك من شواهدها ما لا يسعك الا أن تتلقاه باصغاء وقبول

(النوع الثامن)

قال المحاضر « الثامن ـ الضمائر التى تعود الى « من » دون أن تطابقها جنساً أو عدداً ، والنحويون يقولون : ان الضمير يرجع الى من باعتبار لفظها فيفرد ويذكر ، وباعتبار معناها فيطابق هذا المعنى جنساً وعدداً ، ولكن رجوع الضمائر الى الالفاظ مرة والى المعاني مرة أخرى لا معنى له . فأنت لا تقول حمزة أقبلت مراعاة لتأنيث اللفظ ، وانما تقول حمزة أقبل ، مراعاة لتذكير المعنى . ولو جاز ارجاع الضمائر الى الالفاظ مرة والى المعاني مرة اخرى لاصبحت اللغة والنحو ضربا من اللعب »

الالفاظ التى تستعمل للدلالة على العقلاء ثلاثة أنواع : أحدها ـ لفظ يراد به شخص معين كالاعلام ، والضمير الذي يكنى به عن فرد معين لا يكون الا كمرجعه مفردا

ثانيها ـ لفظ يرد في صيغة جمع التكسير أو أحد جمعى السلامة والضمير العائد الى معاني هذه الجموع شأنه أن يكون كمرجعه جمعا مطابقا ، ويلحق بهذا القسم نحو الذين واللاتي

ثالثها ـ ألفاظ تقال على المفرد مرة وعلى الجمع مرة اخرى نحو « مَن » الموصولة ولفظ « من » إن اريد به شخص واحد معين ، فالضمير الراجع اليه لا يكون الا مفردا ، أما اذا لم يرد منه شخص واحد بل اريد منه جماعة ، فهذا ما نطق العرب بالضمير الراجع اليه مفردا تارة ، وجمعا مرة اخرى . وهذا

شأنهم معها فيما اذا أريد منها جنس من يتحقق فيه معنى صلتها ، ومن شواهد عود الضمير عليها مفرداً وقد اريد منها جماعة قول بعض شعراء الحماسة :

واني لمن يبسط الكف بالندى اذا شنجت كف البخيل وساعده

فمَن هنا مستعملة فى جمع واعيد عليها الضمير مفرداً ، ومن شواهد عود الضمير عليها جمعاً قول قبيصة بن النصراني أحد شعراء الحماسة :

أحدث من لاقيت يوما بلاءه وهم يحسبون أننى غير صادق

فالضمائر العائدة على « مَن » المستعملة في جمع تفرد في حال ، وتجمع فى اخرى ، وهذا أمر واقع في كلام العرب غير مختص بضمائر الغيبة في القرآن ، بل الواقع أن هذا الحكم لا يختص بمن الموصولة ، ولكنه يتعداها الى أسماء كثيرة يستعملها العرب لتدل على أفراد متعددة ويعيدون عليها الضمير إن شاؤا جمعاً ، وإن شاؤا أعادوه مفردا ، ومثال هذا لفظ « الجمع » نفسه فانهم يتحدثون عنه حديثهم عن الجموع مرة كما قال أحد شعراء الحماسة :

وجمع بنى قران فاعرض عليهم فان يقبلوا هاتا التي نحن نؤبس

ويجرونه مجرى المفرد اخرى كما قال آخر منهم :

قد صبحت معنٌ بجمع ذي لجب قيساً وعبدانهم بالمنتهب

وجد في اللغة هذا النوع من الكلم الذي يطلق على أفراد متعددة وللمتكلم الخيار في أن يذهب فيه مذهب الحديث عن المفرد أو مذهب الحديث عن الجماعة ولم يبق للنحاة من عمل سوى أن يفرقوا بين الحالين فقالوا في حال اعادة الضمير عليه جمعاً : إنه محمول على المعنى ، وفي حال اعادته عليه مفردا : هو محمول على اللفظ . ونحن نفهم من هذا أن المتكلم ينظر أحيانا الى معنى « من » التى يراد بها جماعة فيجده ذا أفراد متعددة فيعيد عليها ضمير الجمع ، وينظر أحيانا الى لفظ من فيجده خالياً من علامة الجمع المقتضية لأن يكون الضمير العائد اليها جمعا

فيفرد الضمير رعاية للفظها ، ولا يعنون بهذا أن الضمير يعود الى اللفظ من حيث هو حروف ، فان الضمائر انما يكنى بها عما يتحدث عنه وهو المعاني ، بل هو عائد اليه من حيث دلالته على المعنى المراد منه ، وانما اعتبروا اللفظ في حال افراد الضمير مع أن الضمائر لاتعود على الالفاظ من حيث أنها حروف ، نظرا الى أن اللفظ بخلوه من علامة الجمع ساعد على أن يجيء الضمير مفردا ، واذا وقفنا عند هـذا الحد قلنا : ان العرب يحافظون على المطابقة بين الضمير ومرجعه ، والنحاة يشترطون هذه المطابقة كما حافظ عليها العرب ، غير أن هـذه المطابقة اما أن يراعى فيها المعنى الذي يكنى عنه بالضمير ، واما أن يراعى فيها حال اللفظ الذي عبر به عن المعنى أولا

ومما نراه قريبا أن يقول باحث : إن المتكلم حين يفرد الضمير العائد الى الالفاظ المستعملة في الجمع إنما ينظر الى المعنى في صورة تقبل هذا الضمير وهو أن يلاحظ الافراد المتعددة من حيث اجتماعها وانضمام بعضها الى بعض حتى كأنها وهي في سلك المعنى الجامع بينها شيء واحد ، وانما تستقيم هذه الملاحظة مع الالفاظ الخالية من علامات الجمع ، إذ هـذه العلامات تمنع من أن تلاحظ هذه الافراد في صورة شيء واحد

ومجمل القول أن الالفاظ التى يراد منها جماعة كمن وجمع وفريق ، لا يجد العرب حرجا في أن يعيدوا عليها ضمائر الجمع نظرا الى ما دلت عليه من الافراد المتعددة ، أو يعيدوا عليها الضمائر مفردة نظرا الى أن اللفظ لا يتجافى عن هذه الضمائر وقابل لأن يلاحظ معه مجموع الافراد فى هيأة ما تقع عليه نظرة واحدة ومراعاة اللفظ والمعنى في تركيب واحد كما يجيء فى بعض الابيات طريقة عربية مألوفة ، ومن شواهدها :

لست ممن يكمّ أو يستكينو ن اذا كافحته خيـل الاعادى

فقد أعاد الضمير على « من » في قوله « يكم » مفردا ، وأعاده عليها ضمير جمع في قوله « يستكينون »

﴿ الضمير العائد على الذي ﴾

قال المحاضر « وأكثر من هذا أن عدم المطابقة ليس مقصورا على « من » بل يتجاوزها الى الذي مع أن الذي مفرد قطعا فلا يصح أن يرجع الضمير الى لفظه مرة والى معناه مرة أخرى ، فمن ذلك قوله تعالى فى سورة الزمر « والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون » وقوله تعالى في سورة البقرة « كالذي ينفق ماله رئاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فمثله كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا لا يقدرون على شيء مما كسبوا »

قد يراد من نحو الذي شخص معين وهو في هذا الحال لا يعود عليه الضمير إلا مفردا ، وقد يراد منه الجنس ليتناول الحكم به كلّ فرد يتحقق فيه معنى الصلة ، وهذا ما يذهب العرب فى الحديث عنه الى افراد الضمير مرة ، وجمعه مرة اخرى ، واذا أتوا بضمير الجمع فلان « الذي » يتناول بوساطة دلالته على الجنس أفرادا متعددة ، فتحصل المطابقة بين الضمير ومرجعه من جهة المعنى ، فالاخبار عن الذي بما يشار به الى الجمع فى آية « والذي جاء بالصدق » وعود ضمير الجمع على « الذي » في آية « كالذي ينفق ماله » انما هو قائم على رعاية أن « الذي » مستعمل في جنس من يتحقق فيه معنى الصلة ، والجنس ذو أفراد لا تحصى

﴿ الضمير العائد على المعرف بأل الجنسية ﴾

قال المحاضر « بل لا يقتصر عدم المطابقة على من والذي وانما يتجاوزهما الى أسماء مظهرة ، منها العام ومنها الخاص ، فمن الاول قوله تعالى فى سورة الاحقاف (ووصينا الانسان بوالديه إحسانا) الى قوله (اولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا) ومن الثاني قوله تعالى في سورة طه (اذهب الى فرعون انه طغى قال رب اشرح لى صدري ويسر لى أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولى) »

أما الآية الاولى فان الانسان مراد منه الجنس ، والجنس يتناول أفراداً كثيرة فصح من هذا الوجه أن يشار اليه بما يشار به الى الجمع ، ونظير هذه الآية قوله تعالى « والذي قال لوالديه أف لكما » الى قوله « أولئك الذين حق عليهم القول » وقد أشار صاحب الكشاف الى وجه الاخبار بأولئك عن قوله « والذي قال » فقال : المراد بالذي قال الجنس القائل ذلك ، ولذلك وقع الخبر مجموعا .

وأما آية « واحلل عقدة من لساني » فمرجع الضمير فرعون وملأه الذين شأنهم أن يحضروا فى علم السامع متى ذكر فرعون ، إذ رئيس القوم كفرعون لا تقع صورته فى الذهن غالباً إلا مصحوبة بما يحف به من رجال ، وقد بسطنا لك القول في أن الاتيان بضمير الغيبة لا يتوقف على أن يكون مرجعه مذكوراً لفظا بل يكفي فيه أن يحضر في ذهن السامع ولو من غير طريق الالفاظ الموضوعة للدلالة عليه

﴿ رأي المحاضر في الضمائر غير المطابقة ﴾

قال المحاضر « فعدم المطابقة إذن ليس من خصائص الضمير ولا هو من

خصائص الاسماء الموصولة ، وانما هو أسلوب من أساليب القرآن ، اذا أمكن ضبطه وتحديده ، فقد أمكن حل مسألة الضمائر غير المطابقة أو التي لا مرجع لها ويتلخص هذا الاسلوب فى أن القرآن يستعمل أحياناً أسماء عامة أو خاصة وهو يريد أن هذه الاسماء تدل على أصحابها أولا، وتمثل جماعات أخرى ثانياً ، أي أن هؤلاء الاشخاص ممتازون لهم من المكانة فى حياتهم الاجتماعية ما يجعلهم عنواناً لقومهم » . قال المحاضر هذا وأراد تطبيقه على الآية الاولى « ووصينا الانسان » بناء على أنها نزلت فى أبي بكر الصديق ، وعلى الاية الثانية « واحلل عقدة من لساني » زاعما أن فرعون يمثل المصريين !

قد أريناك أن ليس فى القرآن ضمير لا يطابق مرجعه ، وان مرجع الضمير قد يكون مذكورا ، وقد يستغنى عن ذكره بما يدل عليه من قرينة لفظية أو غير لفظية ، والآية الثانية من هذا القبيل ، ولا يشترط فى مطابقة ضمير الجمع لمرجعه المذكور قبله أن يكون لفظه جمعا ، بل يكفي فيه أن يكون مدلوله الجنس وهو يتناول أفراداً كثيرة ، والآية الاولى واردة على هذا السبيل ، ونزولها فى أبي بكر الصديق لا يمنع من ارادة جنس الانسان المتصف بالمعنى المحكي عنه ، فيتناول أبا بكر وسائر من يتحقق فيه ذلك المعنى

﴿ عدم اكتفائه بهذا الرأي في دفع مشكلة عدم المطابقة ﴾

قال المحاضر : « هذا الحل واضح في نفسه ، وهو مفهوم من النحو المنطقي الصرف ، ولكنه لا يزيل المشكلة ، لأن مسألة المطابقة بين الضمير وبين مرجعه المذكور لا تزال قائمة »

ليس في الآيات إشكال ما دام العرب ينطقون بالضمير من غير أن يذكر مرجعه في نظم الكلام ، وما دام علماء العربية يصرحون بجواز هذا الاستعمال

ويسوقون عليه الشواهد الكثيرة ، وليس في الآيات اشكال ما دام العرب يجرون الكلمات التي تدل على معان عامة ولم يكن في لفظها علامة جمع مجرى ما يجيء في صيغة جمع تكسير أو جمع سلامة فيعيدون عليها ما شاءوا من ضمائر الجمع أو ضمائر الافراد ، وما دام علماء العربية يذهبون في هذا الاستعمال الى انه عربي مبين ولا يرونه ناقضا لشيء من قواعدهم ، وآفة المحاضر في هذا كله إنما جاءت من ناحية تلك القاعدة التي اصطنعها بلسانه ورماها على النحاة ، وكتبهم تنادي ببراءتهم منها

﴿ زعمه أن القرآن يستعمل ضمير الغيبة اسم اشارة ﴾

قال المحاضر : « انه يرى أن القرآن نفسه يحل هذه المشكلة حلا لا شك فيه ، ذلك ان هذه الآيات التي لم تتحقق فيها المطابقة والتي تبلغ نحو المائة قد ورد فيها اسم الاشارة سبعا وأربعين مرة ، وورد فيها الضمير ثلاثا وأربعين مرة ، وإذن فالقرآن يستعمل في هذه الآيات الضمير واسم الاشارة على السواء ، وإذن فالضمير في هذه الآيات بمعنى اسم الاشارة . ونحن نعلم أن اسم الاشارة لا يلزم ان يرجع الى مذكور يتقدمه لفظا ورتبة ، وانما يجب ان يرجع الى المشار اليه وان لم يطابقه عددا وجنسا ، سواء ذكر هذا المشار أو لم يذكر » وقال « انه يرى ان هذه القاعدة يجب أن تطبق على كل الضمائر التي لا مرجع لها أو التي لا تطابق مرجعها بحيث تأخذ هذه الضمائر على انها أسماء إشارات »

لا مشكلة فيطلب حلها ، ذلك لأن الآيات التي أوردها المحاضر استوفت مراجعها وتحققت فيها المطابقة على الوجه الكافي في نظر البلغاء ، ودعوى أن الضمائر في هذه الآيات مستعملة بمعنى اسم الاشارة ، من الخواطر التي لا داعي اليها ، وإنما يحتاج اليها من يتوهم أن القاعدة النحوية توجب أن يكون مرجع

الضمير مذكورا يتقدم في اللفظ والرتبة ، ويتوهم أن المطابقة بين ضمائر الجمع ومراجعها لا تتحقق إلا أن يكون المرجع من صيغ الجموع ، وشيء من هذا لم يلتزمه العرب ولم يجعله واضعو قواعد اللغة حكما مسلما

يقول المحاضر « ونحن نعلم أن اسم الاشارة لا يلزم ان يرجع الى مذكور يتقدمه لفظا ورتبة » وهذا القول من نوع ما يرمى به على غير روية ، والحقيقة ان اسم الاشارة قد يشار به الى محسوس حاضر ، وهذا يستغنى بالاشارة الحسية عن أن يتقدمه في الكلام مايشار اليه ، أما اذا أشير به الى أمر معقول أو شخص غائب عن حضرة الخطاب فهذا حكمه حكم ضمير الغائب في احتياجه الى مرجع يفسره

قال الرضى في شرح الكافية : واسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية ، فاستعماله فيما لا يدرك بالاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز ، وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية ، واسم الاشارة حينئذ يحتاج الى مذكور قبله فيكون كضمير راجع الى متقدم . وقد نقل العلامة السيد كلام الرضى هذا في حواشي الشرح المطول حكما مسلما .

وهذا أمر معقول بالبداهة لو كان المحاضر ممن رزقوا التؤدة في البحث ، فلو قال قائل لقيت بالأمس ذلك ، مشيراً الى شخص غير حاضر ولم يجر في الكلام ما يدل عليه ، لما أتى بشيء من الفائدة ولما عده السامعون إلا هاذيا

وأكثر الآيات التي أوردها المحاضر انما كني بضمائرها عن معان معقولة كآية « اعدلوا هو أقرب للتقوى » أو أشخاص غائبين عن حضرة الخطاب كآية « واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي » فلا مفر للمحاضر اذاً من أن يعتني لهذه الضمائر مشاراً اليه قد تقدم ذكره ، إلا ان يدعي أن هذا النوع الجديد من أسماء الاشارة لا يدخل تحت سلطان قاعدة قديمة ، وما هذا الادعاء من صاحب هذه

المحاضرة ببعيد

واذا قال المحاضر : اكتفى في اسم الاشارة بما يدل على المشار اليه ولو من غير صريح الكلام ، قلنا قد اكتفى علماء العربية في مرجع الضمير بمثل هذه الدلالة فيكون الخلاف بينك وبينهم في انهم يسمون الواو في نحو قوله تعالى « ويسألونك عن الساعة » ضميراً ، وأنت تسميه اسم اشارة ، ولكون رحلتك الى مؤتمر المستشرقين لم تثمر سوى انك جئت الى نوع من الضمير وقلت اني وضعت له اسما جديدا لم يسمه به علماء العربية في القديم

قال المحاضر « فالضمير إذن في هذه الانواع الثمانية مستعمل على انه اسم اشارة . وقد أحس القدماء أنفسهم هذا فقاله الزمخشري في الكشاف كما قدمنا ، ورووا أن رؤبة لما سئل عن الضمير في قوله :

« كانه في الجلد توليع البهق »

ـ أجاب : أردت كان ذاك »

ذكر صاحب الكشاف لافراد الضمير في آية « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه » وجهين : أحدهما ما أوردناه فيما سلف من أن يكون الضمير راجعاً الى الصداق الذي يجده السامع في ذهنه عند ذكر الصدقات، لأنه في معنى وآتوا كل واحدة من النساء صداقها . وثانيهما أن يكون الضمير « جاريا مجرى اسم الاشارة كأنه قيل عن شيء من ذلك » ومعنى هذا فيما يظهر أن الضمير في قوله « منه » وهو مفرد ، كني به عن الصدقات وهو جمع ، اجراء له مجرى اسم الاشارة المفرد فانه قد يشار به الى الاثنين نحو قوله تعالى « لافارض ولا بكر عوان بين ذلك » وقد يشار به الى الجمع كقوله تعالى « كل ذلك كان سيئة عند ربك مكروها » فالذي يؤخذ من عبارة الزمخشري أن

ضمير المفرد كني به عن جمع الحاقاً له باسم الاشارة في أنه قد يشار به الى جمع فالاجراء يرجع الى هـذا الوجه وهو استعمال المفرد للجمع ، وهو مستقيم ولو مع بقاء الضمير بحاله كناية عن شيء تقدمه . فصاحب الكشاف لايريد من قوله أجرى مجرى الاشارة أنه نقل عن معناه الذي هو مجرد الكناية عن شيء يفسره الى معنى اسم الاشارة ، وانما يريد أن هذا الضمير أعطى حكم اسم الاشارة الذي هو استعماله للجمع ، واعطاء الكلمة حكم الأخرى لايتوقف على أن توافقها في المعنى ، بل يكفي فيه أن يكون بين الكلمتين مشابهة في بعض الوجوه ، والمشابهة بين الضمير واسم الاشارة في الابهام واحتياج كل منهما في استعماله الى مايوضح المراد منه

ويدلك على أن الزمخشري انما يريد باجراء الضمير مجرى اسم الاشارة اعطاءه حكمه فقط ، ولا يقصد الى أن يكون الضمير بمعنى اسم الاشارة أو اسم اشارة انه بعد أن استشكل الاشارة بالمفرد المذكور في قوله تعالى « عوان بين ذلك » الى مؤنثين وهما بكر وعوان وذهب في الاستشكال الى أن المشار اليه في تأويل « ما ذكر » أو « ماتقدم » قال : وقد يجري الضمير مجرى اسم الاشارة في هذا

ورؤبة لايقصد بقوله « أردت كان ذاك » أنه استعمل الضمير اسم اشارة وانما يقصد انه أعاد ضمير المفرد على الخطوط اجراء له مجرى اسم الاشارة في استعماله لمتعدد ، وغير خفي أن اسم الاشارة في هذا الموضع لايختلف عن الضمير الا بحكم عدم المطابقة . فقوله « أردت كان ذاك » لايدل على أنه نقل الضمير الى معنى اسم الاشارة ، وانما هو تنبيه على اللفظ الذي نقل حكمه الى الضمير ، وهذا اللفظ من حيث انه يشير الى ما تقدم ذكره لايتميز عن الضمير الذي يكنى به عن متقدم ، فصح أن يوضع موضع الضمير عند بيان القصد الى اجرائه

مجراه في استعماله لما هو متعدد . وسيقوم لك على هذا من قول السعد شاهد مبين

ثم ان ما يذكر به اسم الاشارة المفرد من عدم المطابقة أمر ظاهري . والتحقيق أن العرب قد وضعوا ذاك أو ذلك ليشار به الى المفرد ، وذان ـ مثلا ـ للمثنى ، وأولئك لما كان جمعاً ، فاذا وجدنا اسم الاشارة المفرد نحو « ذلك » مشاراً به الى متعدد فانما هو لضرب من التصرف في تصوير المعنى ، ذلك بأن تلاحظ المتعدد في صورة الشيء الذي يدلون عليه بكلمة مفردة . فأنت اذا أتيت في صدر كلامك بمثنى أو جمع فقد جعلت مدلوله الذي هو الفردان أو الأفراد مذكوراً في الحضرة فيأخذ بهذا الذكر عنواناً آخر وهو « ما ذكر » فيصح لمن يخاطب الأذكياء أن يلاحظه كأنه مصرح به في نظم الكلام ويشير اليه باسم الاشارة المفرد : ذاك أو ذلك . وقد أحس صاحب الكشاف نفسه بالحاجة الى التأويل في اسم الاشارة المفرد حين يشار به الى اثنين فقال في تفسير قوله تعالى « لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك » فان قلت كيف جاز أن يشار به الى مؤنثين وانما هو للاشارة الى واحد مذكر ؟ قلت جاز ذلك على تأويل « ما ذكر » و « ما تقدم » للاختصار في الكلام

فالزمخشري يرى أن اسم الاشارة المفرد اذا استعمل في مثنى أو جمع فعلى ضرب من التأويل » فاذا جعل ضمير « منه » العائد على « الصدقات » في الآية الكريمة جارياً مجرى اسم الاشارة فلان اسم الاشارة اشتهر باستعماله للمثنى والمجموع على ذلك الضرب من التأويل أكثر مما شهر به الضمير . وكذلك يقول السعد التفتازاني : يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل « ماذكر » و « ما تقدم » . وقد يقع مثل هذا في الضمير الا أنه في اسم الاشارة أكثر وأشهر ، ولهذا قال رؤبة « أردت ذاك [1] »

(١) حاشية الشمني على المغني ج ٢ ص ٢٧٦

واذ كان اسم الاشارة المفرد انما يستعمل للمثنى أو المجموع على ضرب من التصرف فلنذهب بالضمير المفرد الى ذلك الضرب من التصرف من غير وساطة اسم الاشارة فنقول : إن الضمير في قوله تعالى « منه » عائد الى الصدقات باعتبار العنوان الذي أخذته من ذكرها في صدر الجملة وهو « ماذكر »

﴿ النوع التاسع ﴾

قال المحاضر « النوع التاسع ـ من هذه الضمائر ضمير الشأن كقوله تعالى في سورة الجن « قل أوحي اليّ انه استمع نفر من الجن » فالهاء في انه لا ترجع الى شيء ، وهي لا تشير الى شيء أيضا » ثم قال « ان ضمير الشأن هذا قد فقد معناه وأصبح اداة لفظية يراد بها تقوية الجملة في القصص أو في الوعد والوعيد لا إ كثر ولا أقل ، وهذا الضمير شائع على هذا النحو في قديم الادب وحديثه لا يدل الا على تقوية الجمل وصبغها بشيء من الجلال »

ألقى المحاضر في صدر محاضرته تلك القاعدة المصنوعة وقال : إنها لا تنطبق على القرآن لان فيه ضمائر لا تعود الى مذكور يتقدمها لفظاً ورتبة ، وفيه ضمائر تعود الى مذكور ولكنها لا تطابقه . وقال انه حصر هذه الضمائر في أنواع تسعة . فالذي يقرأ المحاضرة من أولها حتى يصل الى قوله : النوع التاسع من هذه الضمائر ضمير الشأن ، يسبق اليه بطبيعة البحث أن المحاضر يرى أن ضمير الشأن من الضمائر الواردة في القرآن على خلاف القاعدة النحوية التي لا تقبل استثناء . والواقع أن تلك القاعدة المزعومة ليس لها في العربية أصل ولا فرع أما ما يقوله الجمهور حقاً وهو أنه يمتنع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، فقد وصلوه بالاستثناء كما أسلفنا ، ومن جملة هذه المستثنيات ضمير الشأن . ويقولون اذا قصد المتكلم الى أن يستعظم السامع حديثه قبل الاخذ فيه افتتحه بالضمير المسمى ضمير الشأن ، ونصوا على التزام افراده وتذكيره الا اذا وليه اسم مؤنث

أو فعل موصول بعلامة مؤنث كقوله تعالى « فانها لاتعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور »

ولم يكن هذا الضمير مختصا بالقرآن ولا بالقصص والوعد والوعيد ، بل هو شائع في كلام البلغاء يبنون عليه أقوالهم حيث يقتضي الحال عرضها في لفظ مجمل قبل القائها على وجه من التفصيل

يقول المحاضر : ان هذا الضمير لايرجع الى شيء ولا يشير الى شيء ، وهو ان حاول بهذا أن يجعله كحروف الصلة فمدفوع بأنه في صورة ضمير الغائب المؤنث أو المذكر ، وشأن ما يجيء في هذه الصورة أن يكنى به عن شيء ، وليس فيما ذهب اليه علماء العربية من انه كناية عن الخبر الذي يأتي بعده من بأس

﴿ زعمه أن النحو محتاج الى وضع جديد ﴾

قال المحاضر « فلا بد إذن من وضع النحو وضعا جديدا ، ولكننا نلاحظ أن النحو ليس سيء الوضع فحسب ، ولكنه قاصر عن الاحاطة باللغة العربية نفسها ، قواعده غير متقنة ، منها ما يضيق فيسرف في الضيق ، ومنها ما يتسع فيسرف في السعة »

قد أدلينا اليك بالحجج المعقولة والشواهد المأخوذة من أفواه العرب أن ضمائر الغيبة في القرآن لم تجيء إلا على ما يجري عليه البلغاء في مخاطباتهم ، ولم يجيء إلا على ما تجد له عند علماء العربية أصلا ثابتا ، وليس في هذه الاصول ماينبوعنه العقل أو يتجافى عنه الذوق ، واستبان لك ان المحاضر وضع لمحاضرته أساسا خربا فكان كل ما بناه عليه متداعيا الى السقوط متخاذلا ، فلا بد إذاً من الاعتراف بأن علماء العربية خدموا اللغة : فاستنبطوا القواعد وسردوا الشواهد ، وذهبوا في البحث والاستدلال مذاهب بعيدة عن هذا اللغو الذي أجهد فيه

المحاضر نفسه واقتحم به لجج البحار ليملأ به آذان اولئك المستشرقين

وحقيق بمن يتصور ان النحاة قالوا بوجوب عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة أن يقول : إن النحو قاصر عن الاحاطة باللغة العربية ، وحقيق به أن يقول في قواعده : إنها غير متقنة ، ولكنهم لم يقولوا هذا الذي نثره المحاضر في مؤتمر المستشرقين . فالذين يقبلون على الكتب العالية لعلماء العربية ككتاب التسهيل لابن مالك وشرح أبي اسحاق الشاطبي للخلاصة وشرح ابن يعيش للمفصل ، ويطالعونها بذكاء وتثبت وانصاف لا ينصرفون عنها إلا با كبار واعجاب

متقدم

ولا أنكر أن في كثير من الكتب النحوية شيئاً من الاقوال الواهية والمذاهب الضيقة ، فان هذا شأن كل علم معقولا كان أو مسموعا . والذي أعنيه أن هذه الكتب تحتوي القواعد التي يجري عليها الفصحاء من العرب ، فمن الميسور للباحث باخلاص أن يقف عليها ويميز منها تلك الآراء الضعيفة والمذاهب الحرجة ، ويخرجها في أسلوب حكيم

يوجد في لغة الالمان مثل لما جاء في لغة العرب من الاتيان بضمير لا يرجع الى مذكور في نظم الجملة ، فتجدهم يقولون : هي تمطر ، أو تبرق ، أو ترعد ، أوهو برد ، ولا يزيدون على ضمير الغائب والفعل ، فمن مبلغهم نظرية هذا المحاضر لعلهم يغيرون نحوهم ويسمون هذا الضمير اسم اشارة حتى لا يقذفهم المحاضر كما قذف علماء الازهر بأنهم قوم لا يقبلون آراء المجددين

﴿ زعمه أن النحو لا يكفي لتفسير القرآن ﴾

قال المحاضر « إن علم النحو العربي لا يكفي لتفسير القرآن الكريم وتخريجه من الوجهة النحوية الصرفة » قال هذا ثم اقترح « أن يوضع للقرآن نحو خاص كما هو الشأن في الآيات البيانية في اللغات الاوربية على اختلافها » وقال : ان هذا

النحو الخاص نافع قيّم من جهتين : الاولى انه يزيل مايعلق بنفوس بعض المستشرقين من الشك حين يقرأون القرآن مستنيرين بالنحو القديم ، فيرون بينه وبين هذا النحو ضروبا من الخلاف فيعجلون ويقضون بأن في القرآن خطأ نحويا ، والواقع أن القرآن لم يخطىء ، وانما قصر النحويون حين وضعوا قواعد النحو فلم يستوعبوا القرآن والشعر ولم يستقصوهما . الثانية ان هذا النحو الخاص سيكون أساسا صالحا لنحو آخر جديد للغة العربية كلها يعتمد على بحث أدق وأشد استقصاء من بحث المتقدمين »

يقول المحاضر : إن النحو لا يكفي لتفسير القرآن الكريم ، ولهذا القول نصيب من الصحة لو صدق عليهم ظن المحاضر في تلك القاعدة التي عرفتم ماهي ، وكيف حملها الى مؤتمر المستشرقين على غير أمانة ، فان كان يقصد الى شيء آخر غير ضمائر الغيبة فليأتنا به ويرنا كيف تقصر القواعد النحوية عن تأويله ، أما اقتراحه بأن يوضع للقرآن نحو خاص فرأي لا يخطر على بال أحد إلا أن تكون له حاجة يحاول الوصول اليها على هذه الوسيلة

القرآن نزل بلسان عربي مبين ، والقواعد النحوية قائمة على الاستشهاد بهو بما يصدر عن البلغاء من منظوم ومنثور ، ولا نجد لعلماء العربية قاعدة قرروها شاملة من غير استثناء وفي القرآن ما ورد على خلافها ، وعلى فرض أن نجد في القرآن تركيبا لم نستطع ارجاعه الى شيء من قواعدهم ، فانا نحكم بأن ذلك الضرب من الاستعمال مطابق لاستعمال العرب وقد غفل عنه واضعو القواعد ولا يسوغ لنا في حال أن نذهب الى أن هذا الاستعمال من خصائص القرآن ونعمل على أن نضع له نحوا خاصا ، ذلك مالا يرضى عنه القائمون على أصول اللغة العربية حتى يحملوا في صدورهم قلبا كقلب هذا المحاضر ، ويضعوا نصب أعينهم الغاية التي وضعها نصب عينه

يزعم المحاضر أن هذا النحو الخاص يزيل ما يعلق بنفوس بعض المستشرقين من الشك حين يرون ما بين القرآن وبين النحو ضروبا من الاختلاف ، ونحن نعلم أن المستشرقين الذين بلغوا أن يقرأوا القرآن ليستثيروا بالنحو القديم هم من التمهل في الحكم وتقصى البحث من كتب متعددة لا يعلق بنفوسهم شك، ولا يرون أن بين القرآن والنحو القديم ضروبا من الاختلاف . أما من يتصور القواعد مقلوبة رأسها على عقبها فلا حق له في أن يضع أو يوضع له نحو غير النحو الذي بناه علماء العربية فأحكموا بناءه

يزعم المحاضر أن هذا النحو سيكون أساسا صالحا لنحو آخر يعتمد على بحث أدق من بحث المتقدمين ، ولكن المثال الذي قدمه فى هذه المحاضرة لا يصلح شاهداً على أن في امكان من هم الى العقلية الغربية أقرب منهم الى العقلية الشرقية أن يصنعوا للغة الفصحى نحواً يداني نحو المتقدمين فضلا عن أن يكون أدق وأشد استقصاء منه ، ولا يغرن المحاضر أن طائفة من الغائبين عن علوم اللغة ، قد ضربوا أيمانهم على شمائلهم استحسانا منهم لما يقول ، فان الذين يسارعون الى تقليد كل من ينعق باسم الجديد وان كان مبطلا غير قليل

محمد الخضر حسين

﴿ اهداء مجلة الهداية الاسلامية ﴾

تبرع أحد أنصار الفضيلة والعلم بقيمة اشتراك عددين من هذه المجلة واهدى أحدهما الى بعض أهل الفضل في مدينة الجزائر ، وثانيهما الى بعض أهل الفضل برباط الفتح